العرب
الإثنين 2021/06/28
السنة 44 العدد 12103

التفاعلات الداخلية تسهم في تآكل السلطة الفلسطينية

لم يعد بمقدور السلطة تحمل أي مستوى من النقد

تأخذ التفاعلات الداخلية في الضفة الغربية منعطفا خطيرا ليس بسبب التناحر على السلطة بل بسبب تفرد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بتلك السلطة. ففي خضم مختلف المعطيات على المستويين المحلي والخارجي، التي تجمّعت بدورها وتراكمت لتزيد من إرباك الوضع يبدو أن تآكل شرعية أبومازن وشعبيته باتت على المحك خاصة في ظل الانقسامات التي تعصف بحركة فتح منذ سنوات.

رام الله - عندما حذّر وزير الخارجية الأميركي الأسبق جون كيري في ديسمبر 2015 من عواقب أيّ انهيار للسلطة الفلسطينية، وأن ذلك سيشكل تهديدا لإسرائيل، كان الأمر يدور بالأساس حول مساعدة الرئيس محمود عباس من أجل تهدئة الجبهة الداخلية مهما كانت الظروف حتى لا تسري الفوضى في منطقة تعاني أصلا حينها من ظهور داعش.

لكن السلطة الفلسطينية تواجه بالفعل موجة غضب شعبي غير مسبوقة لم تحدث منذ سنوات في الضفة الغربية فجّرها قتل الناشط السياسي والناقد البارز نزار بنات قبل أيام في ظروف غامضة بعد اعتقاله من الأجهزة الأمنية، الأمر الذي فتح أبواب السجل الحقوقي الأسود للسلطة على مصراعيه.

ويبدو أن الأحداث التي تطورت لتطالب هيئات شبابية ولجان محلية الأحد إلى تصعيد التظاهرات في رام الله ومناطق أخرى من الضفة الغربية بعد صدامات عنيفة جرت مع قوات الأمن الفلسطيني اليومين الماضيين ستكون لها تبعات كثيرة وستنهي بقاء أبومازن عاجلا أم آجلا.

والأمر يسير إلى أبعد من ذلك، فبينما كانت حركة حماس معروفة بسجلها الحقوقي الأسود منذ أن التهمت قطاع غزة عقب انتخابات عام 2006، فمن الواضح أن عباس يعيد تكرار نفس الأخطاء، بل يتمادى في طريقة التعامل مع المناوئين للسلطة بشتى الطرق والأساليب.

ويقول متابعون إن السؤال الأبرز الذي بات يسيطر اليوم على المشهد السياسي والحقوقي وعلى القضية الفلسطينية برمّتها هل أن رئيس السلطة محمود عباس فعلا مستعد لهكذا توتر في ظل تآكل واضح في شعبيته.

قطرة أفاضت الكأس

يرى مراقبون أن تراكمات سنوات من الإحباط باتت تشكل ضغطا شعبيا على السلطة الفلسطينية التي تواجه انتقادات داخلية وخارجية على خلفية سياساتها وسلوكها الأمني. فقد أثار الرئيس محمود عباس الكثير من الجدل بإعلانه في نهاية أبريل الماضي إلغاء انتخابات تشريعية طال انتظارها منذ 15 عاما وكانت مقررة في الـ22 من مايو الماضي.

وبرر عباس، الذي انتخب لمنصبه عام 2005 ولم يتم التجديد له منذ ذلك الوقت، إلغاء الانتخابات بعدم سماح إسرائيل بإجرائها في شرق القدس، لكنّ معارضيه اعتبروا أن القرار جاء للتهرب من العودة إلى صندوق الاقتراع خشية خسارة حركة فتح التي يتزعمها وتراجع هيمنتها على الحكم.

وتلقت السلطة الفلسطينية سيلا من الانتقادات من الاتحاد الأوروبي وأطراف دولية بسبب قرار عباس بشأن إلغاء الانتخابات وطالبوا بالعودة إلى صندوق الاقتراع لتجديد شرعية المؤسسات الفلسطينية. ولاحقا راقبت السلطة تداعيات جولة التصعيد العسكري الأخيرة بين حماس وإسرائيل في غزة الشهر الماضي والتي عززت، بحسب مراقبين، المكانة الشعبية للحركة.

والأسبوع الماضي تفجرت موجة انتقادات شديدة للسلطة الفلسطينية بسبب إبرامها اتفاقا لتبادل لقاحات فايروس كورونا مع إسرائيل اتضح أنها أوشكت على الانتهاء وغير مطابقة للمواصفات. وجاءت حادثة مقتل الناشط السياسي نزار بنات المعروف بانتقاداته العلنية للسلطة لتزيد من حدة الغضب الشعبي وتتحول إلى تظاهرات غاضبة في الضفة الغربية ولتكون القطرة التي أفاضت الكأس.

خليل شاهين

السلطة الفلسطينية تواجه سنوات من تراكم الغضب الشعبي

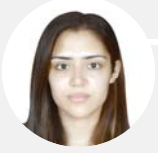

تهاني مصطفى

على المجتمع الدولي تحمل بعض المسؤولية فيما يحدث

والناشط بنات كان مرشحا عن قائمة مستقلة لانتخابات المجلس التشريعي التي كانت مقررة في الـ22 من الشهر الماضي وتم إلغاؤها بقرار من عباس. ومطلع هذا الشهر تعرض منزل بنات لإطلاق نار عقب إعلانه عن توجيه رسالة لممثلي الاتحاد الأوروبي في فلسطين يعلن فيها اعتزامه التوجه إلى المحاكم الأوروبية لطلب وقف الدعم المالي عن السلطة بسبب تأجيل الانتخابات.

كما سبق أن تعرض بنات للاعتقال السياسي في العديد من المرات بما في ذلك تحريك دعاوى قانونية ضده على خلفية انتقاداته العلنية للسلطة الفلسطينية وكبار المسؤولين فيها.

وتعرضت السلطة الفلسطينية مرارا لانتقادات من منظمات وجماعات حقوقية دولية على خلفية اعتقالات الرأي والتعبير وممارسة التعذيب في سجونها لاسيما بحق المعارضين لسياساتها. ويرفض عباس والسلطة الفلسطينية، التي تمارس حكما ذاتيا محدودا في الضفة الغربية، الاتهامات بالفساد واحتجاز أناس بسبب آرائهم السياسية.

ويرى الكاتب والمحلل السياسي الفلسطيني خليل شاهين أن أجهزة الأمن الفلسطينية "تصب النار على البنزين" باستمرارها في قمع التظاهرات الشعبية بدلا من احتوائها والاستجابة لمطالبها.

ونقلت وكالة الأنباء الألمانية عن شاهين القول إن السلطة الفلسطينية "تواجه سنوات من تراكمات الغضب الشعبي وصلت حد المطالبة في تظاهرات بإسقاط النظام برمّته وهو ما يعبّر عن حجم الفجوة بين الشارع وصناع القرار".

وحذر من أن تصاعد الصدام بين الأمن الفلسطيني والشارع يهدد الضفة الغربية بحالة من الفوضى غير محسوبة العواقب "في وقت تجد فيه السلطة الفلسطينية نفسها تفتقر إلى الشرعية بعد إلغاء الانتخابات وتعثر ملف المصالحة الداخلية".

خيار اللاخيار

تأتي حملة القمع ضد المعارضة في الوقت الذي تواجه فيه السلطة الفلسطينية المدعومة دوليًا رد فعل عنيفًا متزايدًا من الفلسطينيين الذين يرون أنها فاسدة واستبدادية بشكل متزايد، وهو مظهر من مظاهر عملية سلام استمرّت ثلاثة عقود ولم تقترب بأيّ حال من تحقيق الاستقلال الفلسطيني. وخرج المئات إلى الشوارع للاحتجاج بعد انتشار خبر مقتل بنات.

فعباس ليس لديه الكثير ليظهره بعد أكثر من عقد من التنسيق الأمني الوثيق مع إسرائيل. وكان الزعيم البالغ من العمر 85 عامًا عاجزًا عن وقف التوسع في المستوطنات اليهودية وهدم المنازل وعمليات الإخلاء في القدس والغارات العسكرية الإسرائيلية المميتة، وقد تم تجاهله إلى حد كبير خلال الاضطرابات الأخيرة في القدس وحرب غزة التي استمرت 11 يومًا.

ومع ذلك تنظر الدول الغربية إلى السلطة الفلسطينية باعتبارها شريكًا رئيسيًا لإعادة بناء غزة، التي تحكمها جماعة حماس المسلحة، وإحياء عملية السلام المحتضرة في نهاية المطاف.

وتقول تهاني مصطفى المحللة في مجموعة الأزمات الدولية إنه كان هناك "قمع متزايد" منذ أن تم تهميش السلطة الفلسطينية وتعرضت للسخرية على نطاق واسع خلال حرب غزة.

وترى أنه في هذه المرحلة لا تستطيع السلطة الفلسطينية في الواقع تحمل أيّ مستوى من النقد وأن المجتمع الدولي الذي قام بتدريب قوات الأمن الفلسطينية وتجهيزها "يحتاج إلى تحمل بعض المسؤولية" والضغط من أجل المساءلة والتغيير.

معركة مصيرية ضد السلطة

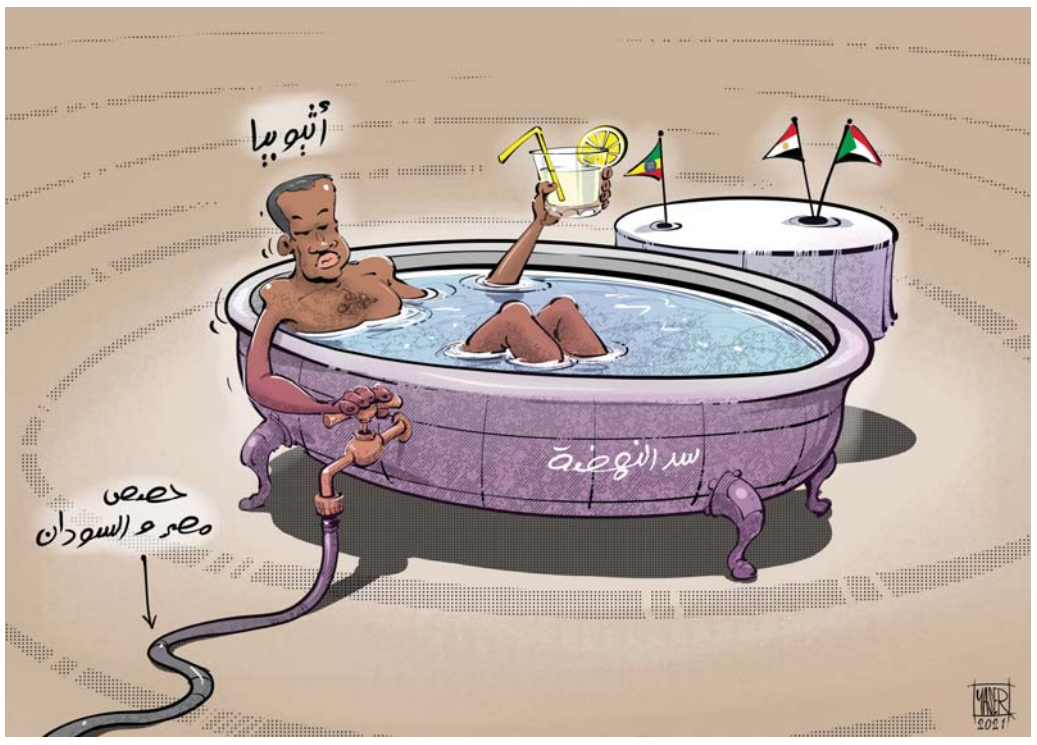

إثيوبيا تستأنف لعبة كسب الوقت حيال سدّ النهضة

القاهرة تحيل ملف الأزمة إلى مجلس الأمن

صناع القرار المصري يرون أن الحلول التفاوضية مع إثيوبيا لم تعد تجد نفعا وأن الحل يحتاج إلى ضغط من مجلس الأمن لإجبار أديس أبابا على الانصياع لقراراته ويدفعها باتجاه السير في درب توافقي مع القاهرة والخرطوم قبل الملء الثاني المرتقب للسد، ما قد يساعد على نزع فتيل الأزمة التي يؤكد مسؤولون عسكريون إثيوبيون أنهم متأهبون لكل السيناريوهات.

لندن - مع إصرار إثيوبيا على ملء ثان لسد النهضة بالمياه مع مطلع شهر يوليو المقبل، حتى ولو أحادي الجانب، تتزايد سخونة التصريحات الرسمية في بلدي مصب نهر النيل، مصر والسودان، حتى بلغت درجة التهديد والتحذير، حيث اعتبرها مراقبون مؤشرا على تضاؤل احتمالات حل النزاع عبر التفاوض، وتفتح الباب أمام خيارات أخرى.

في المقابل، يبدي البعض رؤية مغايرة للأمور خاصة بعد أن لوحت القاهرة على لسان وزير خارجيتها سامح شكري مساء السبت الماضي، أنها تجري اتصالات لعقد جلسة لمجلس الأمن لحل قضية سد النهضة والتشاور حول المخرج الذي ستنتهي إليه الجلسة.

ويقول هؤلاء إنها من الواضح مساع لحشد ضغوط إقليمية ودولية على أديس أبابا للتوصل إلى اتفاق ثلاثي قبل الملء الثاني المرتقب، لتفادي "تهديد استقرار المنطقة بالكامل" عندما حذر الرئيس عبدالفتاح السيسي في نهاية مارس الماضي من أن "مياه النيل خط أحمر"، في أقوى لهجة تهديد لأديس أبابا منذ نشوب الأزمة قبل عشر سنوات.

> **إثيوبيا تؤكد أنها لا تسعى إلى حلّ قضية سد النهضة مع مصر والسودان عسكريا لكنها مستعدة لهذا السيناريو**

وترفض القاهرة والخرطوم أن تشرع أديس أبابا في الملء الثاني للسد، على النيل الأزرق، الرافد الرئيسي لنهر النيل، قبل التوصل إلى اتفاق ثلاثي، حفاظا على منشآتهما المائية وحصتهما المائية السنوية، البالغة 55.5 مليار متر مكعب، و18.5 مليار متر مكعب على التوالي.

وعادة ما تقول إثيوبيا إن بناء السد ضروري لتحقيق التنمية في البلد الفقير، عبر توليد الطاقة الكهربائية، مشددة على أنها لا تعتزم الإضرار بحقوق ومصالح القاهرة والخرطوم. ولكن مواقفها المستميتة عند نقطة الجمود تفسر على أنها تريد استئناف لعبة كسب الوقت لتحقيق مآرب أخرى.

الحل دبلوماسي

أكد وزير الخارجية المصري خلال تصريحات إعلامية محلية أن القاهرة ستذهب إلى مجلس الأمن، لأنه لا خيارات أمامها سوى الضغط الدبلوماسي عبر قنوات الأمم المتحدة، وهو نفس الوضع الذي اتبعته الخرطوم، مما يعني انسجاما في المواقف بين البلدين العربيين في ظل الأزمات المتباينة التي يعيشها القرن الأفريقي.

وفي مطلع الشهر الجاري، أعلنت الخارجية المصرية تقديم خطاب لمجلس الأمن شمل الاعتراض على اعتزام إثيوبيا الملء الثاني. وبعد 10 أيام طالبت نظيرتها السودانية، المجلس "بعقد جلسة في أقرب وقت لبحث تطورات الخلاف حول السد وأثره على سلامة وأمن الملايين الذين يعيشون على ضفاف النيل".

وكان السودان قد بعث بخطاب مماثل لنظيره من مصر لمجلس الأمن لعرض تطورات القضية وطلب عقد جلسة ومن المهم تعضيد موقف الخرطوم في ظل عدم الوصول إلى اتفاق وتوقف مسار المفاوضات قبل أشهر.

وتتهم مصر إثيوبيا باعتمادها نهجا يدل على نيتها لممارسة الهيمنة على نهر النيل وتنصيب نفسها كمستفيد أوحد من خيراته وسط تعنت أديس أبابا وتصعيد خطابها بشأن قضية سد النهضة.

وفي موقف يعكس التعنت الإثيوبي وأنها مستعدة لكل الاحتمالات مهما كانت قسوتها رغم أنها تميل إلى الحل التفاوضي في الظاهر، قال مدير إدارة الهندسة في وزارة الدفاع الإثيوبية، الجنرال بوتا باتشاتا ديبيلي، في مقابلة مع قناة "روسيا اليوم" إن بلاده "لا تسعى إلى حل قضية سد النهضة مع مصر والسودان عسكريا لكنها مستعدة لهذا السيناريو".

واعتبر ديبيلي على هامش مشاركة بلده في مؤتمر موسكو التاسع للأمن الدولي ردا على سؤال حول مدى احتمال حل أزمة سد النهضة عسكريا "بالنسبة لبلدي، لا يجوز أن تكون قضية المياه سببا للحرب، فلذا الحل لا يمكن أن يكون عسكريا، الحل الأمثل هو المناقشة من خلال الاتحاد الأفريقي".

ومع ذلك، تعطي تصريحات المسؤول العسكري الإثيوبي لمحة عن إصرار بلده في الذهاب بعيدا مهما كان الثمن باهظا، ولكنها قد تأتي بنتائج عكسية تجعل المنطقة على فوهة بركان رغم أن المحللين في مراكز أبحاث غربية يقللون من فرضية دخول البلدان الثلاث في حرب.

ويشدد المبعوث الأميركي دونالد بوث، في كل مرة يظهر فيها للعلن على ضرورة التوصل إلى اتفاق ملزم ومرض لجميع الأطراف، مؤكدا اهتمام الولايات المتحدة بأمن الدول الثلاث واستقرارها، واستعدادها لتقديم الدعم الفني اللازم للخروج من الأزمة.

ومع ذلك سعت مصر إلى توظيف علاقاتها مع روسيا في البحث عن حل لأزمة سد النهضة بعد فشل الرهان على الوساطة الرباعية ووجود مؤشرات على فقدان الثقة في عودة الوساطة الأميركية منفردة في هذا الملف الشائك.

نذر تصعيد أكبر

قضية سد النهضة الذي تقوم إثيوبيا ببنائه من أكثر القضايا أهمية في العالم، حيث إنها تنذر بتصعيد خطير لا يحمد عقباه عسكريا وسياسيا واقتصاديا، ليس بالنسبة لإثيوبيا ودولتي المصب مصر والسودان فحسب، بل بالنسبة إلى المنطقة كلها، وربما بالنسبة إلى دول أخرى خارجها.

ديفيد دي روش

لا يمكن أن تتوقع إثيوبيا أن تقبل مصر باستفزازاتها

فمصر والسودان تعتبران هذه القضية قضية وجودية، وتطالبان باتفاق ملزم بينهما وبين إثيوبيا يتعلق بملء السد وتشغيله، وهو ما ترفضه إثيوبيا تماما طوال سنوات من التفاوض على مستويات مختلفة شملت الاتحاد الأفريقي، وكذلك مفاوضات في واشنطن برعاية وزارة الخزانة الأميركية وبحضور البنك الدولي توصلت إلى اتفاق وقعت عليه القاهرة بالأحرف الأولى، وانسحب الوفد الإثيوبي من المفاوضات رافضا التوقيع.

وبالفعل نفذت إثيوبيا المرحلة الأولى من ملء السد دون اتفاق مع دولتي المصب، مما أثار غضبا شديدا. وقد حذر الرئيس السيسي مرارا من أن مياه مصر خط أحمر وكل الخيارات مفتوحة. ومع ذلك تصر إثيوبيا على موقفها، وأعلنت أنها سوف تكمل المرحلة الثانية من الملء في يوليو المقبل "سواء باتفاق أو دونه".

ووصف ديفيد دي روش، الأستاذ المساعد في مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية بواشنطن، موقف إثيوبيا من قضية السد بأنه استفزاز. وقال "هذا أمر محبط حقا لأنه نوع من التصريحات المطلقة".

وأضاف دي روش "الإثيوبيون هنا يقولون للجميع، ما في بلدنا هو ملكنا وكل ما نسمح له بالذهاب إلى المصب، عليك أن تكون سعيدا به". وأكد أن "الموقف الإثيوبي للأسف، موقف يثير القلق بدرجة كبيرة لمصر، التي تعتمد بشدة على النيل، ولا يمكن للمصريين أن يبتسموا ويتحملوا ذلك الاستفزاز".

وأجرت القاهرة والخرطوم تدريبات عسكرية مشتركة على نطاق واسع هي نسور النيل 1، ونسور النيل 2، وحماة النيل، مما دفع الكثيرين إلى الاعتقاد بأن ذلك يعد استعدادا لعمل عسكري ضد السد.